

رعى افتتاح أعمال المؤتمر العربي الثاني لرؤساء النيابة العامة

الأمير نايف: نتطلع لتفعيل آلية التعاون بين أجهزة التحقيق والادعاء العام العربية

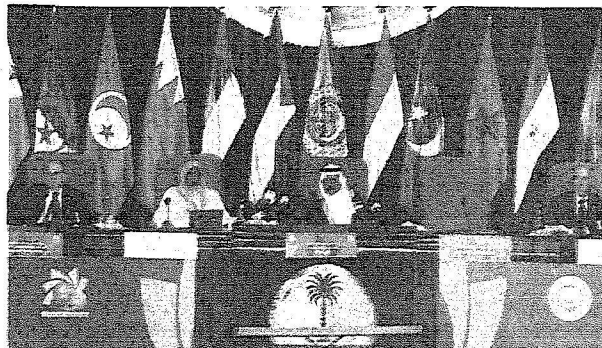
والاقتصادية، من الرياض

أعرب الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية عن التطلع إلى تفعيل آليات التعاون المشترك بين أجهزة التحقيق والادعاء العام العربية وتبادل الخبرات المتاحة في ظل المتغيرات والتحديات التي تشاعت معها وتيرة الأنشطة الإجرامية الوافدة المتمثلة في الإرهاب والعنف والتطرف والجريمة المنظمة واستخدام التقمير في جرائم تجاوزت التقليدية.

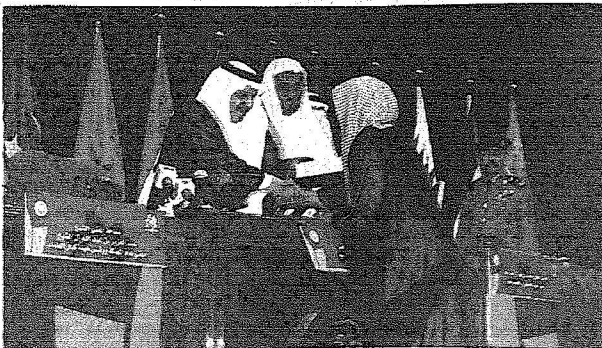
وقال الأمير نايف في كلمته خلال رعايته التبارحة الأولى حفل افتتاح أعمال المؤتمر العربي الثاني لرؤساء النيابة العامة "النواب العموم والمدعين العامين ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام والكوادر الناصين الذي يستمر ثلاثة أيام في فندق الإنتركونتيننتال بالرياض، إن

الأمر يتطلب أن يكون لدى أجهزة التحقيق والادعاء العام في دولنا قدرات مماثلة للتعامل مع هذه الجرائم واحتماء السلكوك الإجرامي وتقديم مرتكبيه للعدالة من خلال إجراءات نظامية فزيية تقود إلى محاكمة عادلة تسهم في صلاح المخالف وصيانة حقوق الفرد والأمة وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية الفراء".

وقال الأمير نايف "إنه ليسعد من العمل العربية السعودية استضافة هذا اللقاء العربي المهم في غاياته وأبعاده كما يسعدنا نجاح أعماله ويبلغ أهدافه بإذن الله تعالى انطلاقاً من اهتمام وحرص سيدي خادم الحرمين



الأمير نايف خلال رعايته حفل افتتاح أعمال المؤتمر العربي الثاني لرؤساء النيابة العامة بحضور مفتي عام المملكة.



الأمير نايف يكرم عددا من رؤساء التحقيق والادعاء العام العرب السابقين.

وأس

جميع المجالات وتحديث وسائل العمل وإدخال المكننة والتقنيات الحديثة في مجالات العمل. ورأي أن مواجهة جميع أنماط الجرائم: تتطلب من الجميع اتخاذ مواقف حازمة للتصدي لها، وسد الثغرات التي تسمح للجريمة بالتطور والانتشار لتيسير العدالة الجنائية على نحو يبراز جميع الحقوق والضمانات تأكيداً على حرص الأجهزة المختصة بالتحقيق والادعاء العام في الدول العربية لكل ما من شأنه تحقيق الأمن وحفظ وصيانة الحقوق. وأشار العبد الله إلى أن المؤتمر يناقش تبادل الخبرات بين أجهزة التحقيق والادعاء في الدول العربية والتعاون في مواجهة

رشيده فائرة على كشف غموض الجريمة واحد من خطرها وأنا نتطلع لما تسفر عنه اجتماعاتكم. بإذن الله، من نتائج نرجو أن تعزز مجالات التعاون بين أجهزةكم لتكون بإذن الله تعالى على كامل الاستعداد للتعامل مع المستجديات الإجرامية وكشف أسبابها ومعرفة دوافعها واتجاهاتها وأن تكون نتائج مؤتمركم بمستوى أسمى منه وتطلعات قادة دولنا وشعبونا العربية متمنياً للتلاكم وافر النصيب من النجاح والتوفيق". بعد ذلك أعطى وزير الداخلية إشارة البدء في أعمال المؤتمر. من جهته شكر رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في كلمة خلال الحفل الخطابي، الأمير

النائب العام الأسبق في مصر العربية عرب فيها من اشكر والامتنان للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على كريم استضافته لهذا المؤتمر العربي المهم وللخصيصة المكرمة خلاله، داعياً الله عز وجل أن يديم على المملكة نعمة الأمن والأمان والتقدم والازدهار.

كما قدم باسمه ونياحة عن زملائه المكرمين الفكر والتقدير للأمير نايف بن عبد العزيز على هذا التكريم عالياً إياه سنة حميدة وتقليدا عظيما ومبادرة طيبة من شأنها إدخال السعادة والشعور بالرضا في نفوس المكرمين، وأشعارهم بأنهم موضع اعتزاز والتقدير ممن تولوا المسؤولية خلفاً لهم.

وخاطب المستمعين في المؤتمر قائلاً: "إن من حسن العمل في خصوصية ممكن أن يؤدي بما يرضي الله وقواه في كل ما يتخذ من إجراءات أو يصدر من قرارات دون اعتبار لمن سواه، وأن يجعل المسؤول منكم بآية مفتوحاً ولقائه ميسوراً لكل صاحب حق مسلوب ليسرده حقه وكل مظلوم لترض الظلم عنه، وأن يتصدى بقوة للفساد والاحتراف بكل ما يملك من سلطات".

وأشار إلى أن سيل حسن سير العمل في النيابة العامة وحثه التحقيق والإدعاء العام وحثه بمراجعة الدقة البالغة في انتقاء من يتم تعيينهم بمجرد تعيينهم جدد للنيابة العامة وحثه التحقيق وذلك وفقاً للمعايير الرئيسية هذا الأهمية والصلاحيات لولاية القضاء، وأن تبدل العناية الكافية لتأهيلهم بمجرد تعيينهم من خلال دورات تدريبية تأهيلية للتعرف على نظم العمل في تلك الهيئات ودورات أخرى تنشيطية على مدار سنوات عملهم.

إشردك كرم الأمير نايف بن عبد العزيز أريمة من القيادات السابقة لهيئات التحقيق والإدعاء العام والنيابات العامة وهم: الشيخ محمد بن سليمان المهوس ورئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام السابق و منيف إبراهيم عويدي المدعي العام التمييزي السابق في لبنان. ومحمد عبد العزيز الجندى النائب العام الأسبق في مصر، و صيد الله العلوي السليبياني وكيل عام ملك المغرب سابقاً في محكمة الاستئناف، وفي ختام الحفل تسلم وزير الداخلية هدية تذكارية بهذه المناسبة من رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام. بعد ذلك تناول الجميع طعام العشاء على مأدبة الأمير نايف بن عبد العزيز. حضر الحفل عدد من الأسماء ومفتي عام المملكة والعلماء والمشايخ.

العرب سعيًا لتوحيد وجهات النظر بين الأجهزة القانونية والقضائية العربية.

وأكد أن مؤتمر النيابات العامة الذي عقد في عمان 2007 وضع مداما أساسياً لمسيرة المؤتمر اليوم مشدداً على أهمية تفعيل مهام النيابات العامة وما تضطلع به من دور مهم في مكافحة الإرهاب وملاحقة مرتكبيها ومحاکمتهم بغية إشاعة العدالة وتوطيد الأمن ترسيخاً للاستقرار الاجتماعي التي تعد في طليعة الأولويات التي تحتاج إليها الجميع في هذه الظروف، لافتاً إلى أن المركز العربي ركز في سعيه إلى تم الشمل ووحدة الكلمة في ظل ما صدر عن جامعة الدول العربية في عام 1988م / الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وانضمت جميع الدول العربية إليها وفي طليعتها السعودية التي استضافت عام 2005 مؤتمراً دولياً شارك فيه أكثر من 60 دولة ومنظمات دولية وإقليمية، منكرًا بما خرج به المؤتمر من توصيات أبرزها تأييد مقترح مركز الحرمين الشريفين بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة تبنته قمة الدول العربية.

وأبان أن استعادة أي دولة عربية من تجارب الدول الشقيقة في مجال الأمن ومكافحة الجريمة ضرورة يملئها الواقع العربي وتحتمها الأخوة والمصالح المشتركة لاسيما أن الفوضى العربية يتعرض اليوم لأخطر أنواع التحديات التي تهدد وجوده وتسي إلى تزيقه وتفتيته.

عقب ذلك القيت كلمة المكرمين من القيادات السابقة لهيئات التحقيق والإدعاء العام والنيابات العامة ألقاها نيابة عنهم محمد بن عبد العزيز الجندى

الجزائر المنظمة وتجارب هذه الأجهزة في إدخال أنظمة المعلوماتية في أعمالها وتحديث الآليات المتعلقة بتسليم المطلوبين.

وأبان أن أوراق العمل المقدمة للمؤتمر اشتملت على تصورات بناءة بشأن تلك الموضوعات التي سيتم مناقشتها ودراستها على مدار جلسات المؤتمر للخروج بتوصيات عملية متممة حقيقياً للأهداف التي عقد من أجلها المؤتمر. عبرياً عن تطلعه بأن يكون هذا المؤتمر إضافة حقيقية تتعاون بين الدول العربية وقوة دافعة لتعزيز هذا التعاون للارتقاء إلى المستوى وتحديات ومتغيرات هذا العصر.

في حين نقل السفير عبد الرحمن الصلح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية في كلمته تحيات وتقدير لعمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية للمشاركين في المؤتمر الذي أكد أنه سيسهم بكل طاقاته في دعم أطر التعاون العربي، موضحاً بالجهد الكبير والعطاء المتواصل الذي بذلته وتبذله هيئة التحقيق والإدعاء العام في المملكة بدم وتوجيه من الأمير نايف بن عبد العزيز في وضع أسس سليمة وصالحة تهيئ للإحلال المساعد سيلاً مستتباً وقواعد حقوقية واسعة تشق طريقاً إلى الأمام من أجل إرساء نظام القانون والمؤسسات.

وأشار إلى أن المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية سعى بالتعاون مع هيئة التحقيق والإدعاء العام في المملكة إلى عقد هذا المؤتمر انسجاماً مع أهداف ومتطلبات مجلس وزراء العدل